سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الدول النامية
– حالة الجزائر –

د/ ناصر مراد – جامعة البليدة

المقدمة:

يحظى الأمن الغذائي باهتمام معظم الدول النامية خاصة ذات الدخول المنخفضة، وذلك من أجل ضمان مستوى مرتفع من الأمن الغذائي للأفراد، وبالتالي تجنب أزمات ومجاعات غذائية. وتعد الجزائر من بين الدول التي تعاني من عجز في أمنها الغذائي، وخلال الفترة الأخيرة تزايد الاهتمام بمشكلة الأمن الغذائي بعدما أصبح الاعتماد على استيراد الغذاء من الخارج أحد السمات البارزة للاقتصاد الجزائري، مما يزيد من حجم تبعيتها الغذائية للخارج، وهذا يشكل خطورة كبيرة على الاقتصاد الجزائري .

هذا الوضع يحتم على الدول النامية على إيجاد حلول وسياسات لمواجهة مشكلة التبعية الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي، في هذا الإطار نضع الإشكالية التالية:

ما هي السياسات الفعالة لتحقيق الأمن الغذائي في الدول النامية؟

ولمعالجة هذه الإشكالية سنستعرض العناصر التالية:

- مفهوم وأهمية الأمن الغذائي.
- السياسات الوطنية لتحقيق الأمن الغذائي في الدول النامية.
- التوجهات الدولية لمواجهة مشكلة الأمن الغذائي.
- واقع الأمن الغذائي في الجزائر.

أولا : مفهوم الأمن الغذائي

يعتبر الأمن الغذائي مصطلحا حديثا حيث ظهر في السبعينات، وقد شاع استخدامه في الدول النامية التي عرفت نقصا كبيرا في حجم الإنتاج ومستوى المخزون الغذائي، ويرتبط الأمن الغذائي وفقا للظروف السائدة في كل مجتمع، كما يوجد عدة تعاريف للأمن الغذائي حسب نظرة واضعيها إلى مشكلة الأمن الغذائي. ويمكن تلخيص هذه التعاريف كما يلي:

- التعريف الأول: الأمن الغذائي عبارة على الحالة التي يتحقق عندها الاكتفاء الذاتي من الغذاء محليا حسب قدرة الدولة على توفير احتياجات جميع الأفراد من السلع والمواد الغذائية من خلال الإنتاج المحلي [1].

حسب هذا التعريف نلاحظ ضرورة توفير احتياجات جميع الأفراد من الغذاء لإشباع حاجاتهم الغذائية عن طريق الإنتاج المحلي، ويوجه لهذا التعريف الانتقادات التالية :

- يعتبر هذا التعريف مرادفا للاكتفاء الذاتي إلا أنه يوجد فرق شاسع بينهما، بحيث يعتمد الاكتفاء الذاتي على الإنتاج المحلي دون الاستيراد، بينما يهتم الأمن الغذائي بقدرة الدولة على توفير الغذاء اللازم سواء عن طريق الإنتاج المحلي أو الاستيراد .

- التعريف الثاني: الأمن الغذائي يتمثل في قدرة الدولة على توفير النقد الأجنبي اللازم لتلبية احتياجاتها من الواردات الغذائية .

من خلال هذا التعريف نلاحظ أن الأمن الغذائي يرتكز على مقدرة الدولة على توفير موارد النقد الأجنبي الضرورية للحصول على الغذاء من العالم الخارجي لتغطية النقص من الغذاء في الإنتاج المحلي، ويوجه لهذا التعريف الانتقادات التالية :

- إن امتلاك الدولة لموارد النقد الأجنبي ليس بالضرورة حصولها على ما تحتاج إليه من واردات غذائية، بحيث قد

يستخدم الغذاء كأداة للضغط وفرض شروط معينة على الدول النامية المحتاجة لاستيراد الغذاء.

- رغم توفر الموارد المالية لدى الدول النامية إلا أنه قد تواجه صعوبة في الحصول على الغذاء من العالم الخارجي نظرا لانخفاض العرض العالمي للغذاء بسبب سوء الأحوال الجوية أو حدوث كوارث طبيعية والحروب.
- إن الاعتماد المفرط على العالم الخارجي لتوفير الغذاء قد يعرض الدولة إلى مخاطر خطيرة تهدد استقراره وسيادته[2].

- التعريف الثالث: الأمن الغذائي عبارة على قدرة الدولة على توفير المستوى الغذائي الضروري عن طريق الإنتاج المحلي والاستيراد من الخارج اعتمادا على الموارد الذاتية المستمدة من حصيلة الصادرات.

يتميز هذا التعريف بانتظام توفر الغذاء المطلوب خلال السنة لذلك فإن تحقيقه يقتضي توفير مخزون إستراتيجي من الغذاء لمواجهة الأزمات الغذائية الطارئة، حتى لا تتعرض الدول النامية للضغط السياسي من طرف الدول المتقدمة التي توفر له الغذاء .

- التعريف الرابع: الأمن الغذائي عبارة على ضمان استمرار تدفق المستوى المعتاد من الغذاء اللازم لاستهلاك المجتمع خلال أي فترة من الزمن.

يعتبر التعريف السابق نسبي بحيث يرتبط الأمن الغذائي بضمان استمرار تدفق المستوى الاستهلاكي المعتاد من الغذاء، والذي يختلف من مجتمع إلى آخر حسب درجة التقدم أو التخلف. إلا أن هذا التعريف لم يهتم بكيفية تحقيق مستوى الأمن الغذائي المستهدف، كما أنه لم يحدد المصادر المختلفة التي تحصل منه الدولة على الغذاء .

نلاحظ أن التعاريف السابقة للأمن الغذائي تواجه عدة انتقادات كونها لم تغطي جميع أبعاد الأمن الغذائي، لذلك نضع التعريف الشامل والذي يتمثل في قدرة الدولة على توفير

المستوى المحتمل من الغذاء للأفراد حسب دخولهم المتاحة، مع ضمان مستوى الكفاف من الغذاء للأفراد الذين لا يستطيعون الحصول عليه، وذلك عن طريق الإنتاج المحلي وكذلك الاستيراد.

ونقصد بالمستوى المحتمل بذلك المستوى من الغذاء الذي يمكّن أفراد المجتمع القيام بأعمالهم الإنتاجية على أكمل وجه، كما يشكل هذا المستوى نتاج تفاعل عرض الغذاء من خلال الإنتاج والتجارة، وكذلك الطلب على الغذاء من خلال الدخل المتاح للفرد.

وحسب هذا المفهوم يعتبر الأمن الغذائي جزءا من الأمن الاجتماعي والأمن الاقتصادي والاستقرار السياسي لأي بلد، كما أنه يندرج ضمن التنمية الاقتصادية والاجتماعية بأبعادها المختلفة.

ويتوقف مستوى الأمن الغذائي على عدة عوامل هي:

* **عوامل داخلية**: التي ترتبط مباشرة بالظروف الداخلية للدولة وتتمثل في:

- حجم السكان و مستوى احتياجاتهم.
- إمكانيات الإنتاج الغذائي الداخلية.
- الدخل الحقيقي في المجتمع و طريقة توزيعه على الأفراد .

* **عوامل خارجية**: التي ترتبط بالظروف المحيطة باقتصاد الدولة وتتمثل في:

- موارد النقد الأجنبي التي يمكن جلبها عن طريق الصادرات.
- مدى توفر الغذاء في السوق العالمية ودرجة استقرار الأسعار.
- مدى توفر معونات الغذاء والتسهيلات الممنوحة من طرف الهيئات الدولية.

ويشكل الغذاء بالإضافة إلى كونه سلعة اقتصادية فإنه من منظور مفهوم الأمن الغذائي يعتبر سلعة إستراتيجية تحكمها اعتبارات أخرى بالإضافة إلى ظروف العرض والطلب باعتبارها منتجات لا يمكن الاستغناء عنها، لذلك يجب على الدولة توفيرها لمستهلكيها من القادرين وغيرا لقادرين على دفع أسعارها الاقتصادية بحيث تتحمل ميزانية الدول بفرق الأسعار الاقتصادية عن الأسعار الاجتماعية أو تلجأ إلى منح إعانات مالية أو إعفاءات ضريبية لمنتجي الغذاء، على أن يلتزم هؤلاء ببيعه للمستهلكين بأسعار منخفضة تتناسب مع قدراتهم الشرائية.

وباعتبار الغذاء سلعة إستراتيجية قد يكون له سعر سياسي عندما لا تستطيع الدولة توفيره من الإنتاج المحلي وتعتمد بدرجة عالية على استيراده من الخارج، في هذا المجال قد يباع بأسعار تفوق كثيرا أسعاره الاقتصادية.

وبناءا على ما سبق فإن مفهوم الأمن الغذائي يتضمن العناصر التالية:[3]

- أن تكون نسبة كبيرة من الغذاء معتمدة على الإنتاج المحلي وليس على الخارج.
- إمكانية وصول كل الناس إلى غذاء كاف وفي أي وقت.
- أن يكون في متناول كل فئات السكان.

ثانيا: السياسات الوطنية لتحقيق الأمن الغذائي في الدول النامية

تستطيع الدول النامية تحقيق مستوى الأمن الغذائي المستهدف من خلال تطبيق عدة سياسات وطنية والتي تتمثل فيما يلي:

1- سياسة التنمية الاقتصادية:

ترتبط سياسة التنمية الاقتصادية بالمزايا النسبية المتاحة لدى الدول النامية، بحيث إذا كان للدولة مزايا نسبية في إنتاج مواد غذائية معينة، فإن تحقيق التنمية الاقتصادية يرتكز على التنمية الزراعية، أما في حالة العكس أي عدم توفر مزايا نسبية، فإن

الدولة تعمل على توفير حصيلة كافية من النقد الأجنبي اللازمة لاستيراد الغذاء، وذلك من خلال التنمية الصناعية .

وتتمثل سياسة التنمية الزراعية في إعادة توزيع الدخل قصد إحداث تغيرات في الإنتاجية الزراعية، وذلك من خلال زيادة حجم الاستثمارات الموجهة إلى القطاع الزراعي، ويمكن تحقيق ذلك عن طريق التنمية الزراعية الأفقية من خلال توسع استثمارات البنية الأساسية مثل برامج الري والصرف قصد زيادة الأراضي المستصلحة، أو عن طريق التنمية الزراعية العمودية من خلال استخدام وسائل إنتاجية متطورة وتنمية الإنتاج الحيواني والسمكي. ونشير أنه حتى يمكن تحقيق تنمية الإنتاج الزراعي يجب أن يكون هناك تكامل بين التنمية الزراعية الأفقية والتنمية الزراعية العمودية.

وتتمثل سياسة التنمية الصناعية في إعادة توزيع الدخل قصد تحسين الإنتاجية الصناعية، وذلك من خلال زيادة حجم الاستثمارات الموجهة إلى القطاع الصناعي، بهدف زيادة حجم الإنتاج، ومن تم زيادة حجم الصادرات الصناعية، والذي يوفر موارد مالية تسمح باستيراد الغذاء المطلوب مما يؤدي إلى تخفيض العجز الغذائي وتحقيق مستوى الأمن الغذائي المستهدف.

ورغم أهمية سياسة التنمية الصناعية في تحقيق الأمن الغذائي إلا أنها تحقق نتائج أقل من سياسة التنمية الزراعية، وذلك نظرا لطبيعة رأس المال المطلوب وحجمه.

2- سياسة تنمية الإنتاج الغذائي:

حسب سياسة تنمية الإنتاج الغذائي تهتم الدولة بالقطاع الزراعي من خلال زيادة المساحات المخصصة لإنتاج السلع الغذائية وتنمية الإنتاج الحيواني والسمكي، من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء. وتطبق هذه السياسة في حالة عدم استقرار العلاقات الاقتصادية الدولية، أو عند وجود احتكارات دولية للغذاء، وبالتالي عدم إمكانية استيراد الغذاء. ونشير أن

سياسة تنمية الإنتاج الغذائي تتطلب توفر مزايا نسبية في الإنتاج الغذائي حتى لا يعرقل الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية، بينما في حالة العكس أي عدم توفر مزايا نسبية في الإنتاج الغذائي فإن تحقيق الأمن الغذائي يستدعي التضحية بالاستخدام الأمثل للموارد مما يؤدي إلى انخفاض معدل النمو والتأثير السلبي للتنمية الاقتصادية.

3- سياسة الأسعار:

من خلال سياسة الأسعار تعمل الدولة على ضمان استمرار توفير السلع الغذائية خلال السنة خاصة للطبقات الفقيرة التي لا تستطيع الحصول عليه بدخولها المتاحة، وذلك عن طريق التأثير في أسعار الغذاء أو دعمها.

ويتم التأثير على أسعار الغذاء من خلال وضع أسعار جبرية للغذاء قصد ضمان استمرار تدفق المستوى الغذائي المعتاد لجميع طبقات المجتمع بأسعار مستقرة، كما تعمل الدولة على استقرار أسعار الغذاء من خلال تكوين مخزون إستراتيجي من الغذاء حيث يزيد حجم هذا المخزون في حالة وجود فائض من الغذاء، وينخفض عند ظهور عجز منه. وتتطلب هذه الطريقة ضرورة قيام الدولة بتحديد الحجم الأمثل للمخزون الغذائي.

وتهدف سياسة دعم الأسعار إلى تحقيق الاستقرار في أسعار الغذاء، قصد ضمان استمرار تدفقه خاصة للطبقات الفقيرة، وتتطلب هذه السياسة تحمل الحكومة مقدار الدعم الغذائي من ميزانية الدولة إلا أنه يوجد صعوبة في تطبيق هذه السياسة فضلا عن تشجيع الإسراف في الاستهلاك الغذائي وتهريب السلع الغذائية إلى الدول المجاورة نظرا لاختلاف الأسعار.

4- سياسة الترشيد الغذائي:

تتمثل سياسة الترشيد الغذائي في ضبط مستويات الاستهلاك وفقا للإمكانيات المتاحة والاحتياجات الغذائية الملائمة لظروف المجتمع حسب المعايير الدولية، بهدف تحقيق الأمن الغذائي.

ومن أهم الاعتبارات التي تعمل على تحقيق سياسة الترشيد الغذائي ما يلي:

- تعديل أنماط استهلاك الغذاء من خلال زيادة تكلفة إشباع العادات الاستهلاكية غير الرشيدة.[4]
- ترشيد دعم السلع الغذائية، بحيث تقتصر فقط على السلع الضرورية.
- ترشيد استيراد السلع الغذائية، بحيث تقتصر فقط على السلع الغذائية الضرورية غير المتوفرة في الأسواق المحلية بكميات كافية، وجودة مقبولة وأسعار معتدلة.
- تكثيف برامج التوعية الغذائية عن طريق وسائل الإعلام المختلفة للتأثير في الأنماط السلوكية للمواطنين قصد ترشيد استهلاكهم الغذائي.
- الحد من إسراف أصحاب الدخول المرتفعة، والذي يؤدي إلى اختلال في نمط الاستهلاك الغذائي، وذلك بفرض ضرائب مرتفعة على السلع الغذائية الكمالية.

ثالثا: التوجهات الدولية لمواجهة مشكلة الأمن الغذائي

إن الدول المتقدمة وبمشاركة الجهود الدولية قد تساعد في تخفيف حدة مشكلة العجز الغذائي في الدول النامية، وبالتالي الإسهام في تحقيق الأمن الغذائي المستهدف ، وذلك من خلال عدة توجهات هي:

- تكوين مخزون عالمي إستراتيجي من الغذاء.
- تأمين فاتورة واردات الغذاء.

- المعونات الغذائية.
- التكامل الزراعي والغذائي.

1- تكوين مخزون عالمي إستراتيجي من الغذاء:

في سنة 1975 أقرت حكومات الدول الأعضاء في منظمة F.A.Oعلى تكوين مخزون عالمي إستراتيجي من الغذاء من أجل تحقيق الاستقرار في أسعار الغذاء على المستوى العالمي. وقد أوصت منظمة الأمم المتحدة للأغذية و الزراعة F.A.O عند إقرارها هذا التوجه الدولي ضرورة مراعاة ما يلي:

- يجب أن تكون الأولوية تحقيق الأمن الغذائي ثم الحجم الأمثل للمخزون، بحيث كلما زاد حجم المخزون الإستراتيجي ارتفعت التكاليف المرتبطة به.
- وجود علاقة طردية بين حجم المخزون الإستراتيجي ودعم مستوى الأمن الغذائي. [5]
- يجب على جميع الدول النامية إقرار سياسات وطنية للمخزون الإستراتيجي من الغذاء الضروري لتحقيق الأمن الغذائي.
- يجب استعمال المخزون الإستراتيجي وذلك عند حدوث عجز أو أية كوارث أخرى قصد ضمان تدفق منتظم للغذاء في الأسواق المحلية والعالمية.
- يجب تكوين إحتياطيات إقليمية من الغذاء لتحقيق الأمن الغذائي بصورة جماعية.

2- تأمين فاتورة واردات الغذاء:

يعتبر هذا التوجه شكل من التسهيلات الغذائية التي يقدمها صندوق النقد الدولي الذي يدفع إلى الدول النامية المستوردة للغذاء نسبة من مقدار النقد الأجنبي، والذي تزيد به فاتورة

الواردات الغذائية عن قيمتها العادية، إلا أن معظم الدول النامية لا تستفيد من هذا التوجه الدولي.

3- المعونات الغذائية:

من خلال هذا التوجه تعمل الدول المتقدمة ذات الفوائض الغذائية بمنح الدول النامية ذات العجز الغذائي معونات غذائية عادة في شكل حبوب، إلا أن هذه المعونات تغطي نسبة ضئيلة من العجز الغذائي في الدول النامية، كما أنها عادة تخضع لاعتبارات سياسية.

وحتى تساهم المعونات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الدول النامية يجب توفر الشروط التالية:

- عدم تأثر المعونات الغذائية بالتغيرات الحاصلة على الأسعار في السوق العالمية.
- توفر قنوات التوزيع يكفي لاستيعاب المزيد من المعونات الغذائية.
- استخدام الموارد الإضافية الناتجة عن بيع المعونات الغذائية في التنمية الزراعية، من خلال دعم المنتجين المحليين للغذاء، وتحسين البنية الأساسية في الزراعة.
- تركيز توزيع الغذاء الإضافي على الفقراء.

4- التكامل الزراعي والغذائي:

يشكل التكامل الزراعي والغذائي بين الدول النامية التي تنسجم مصالحها الاقتصادية توجه دولي لعلاج مشكلة العجز الغذائي، ويرتكز هذا التكامل على المحاور التالية:

- التكامل في الموارد الطبيعية والمالية والبشرية المساهمة في إنتاج الغذاء.
- التبادل التجاري الزراعي ضمن سوق مشتركة خاصة بالمنتجات الزراعية للدول النامية.

- التكامل في توفير متطلبات التنمية الزراعية عن طريق تطوير التقنيات الزراعية وتوفير مقومات التنمية الزراعية.

ويرتكز التكامل الزراعي والغذائي على التخصص في الإنتاج الذي يعمل على تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة في كل بلد في إنتاج سلعة التي يتمتع فيها بميزة نسبية. ولإنجاح هذا التكامل يجب على الدول النامية إيجاد الآليات التي تسمح بعلاقة صحيحة تحقق مصلحة جميع الأطراف ومعالجة جميع المعوقات التي تعرقله.

رابعا : واقع الأمن الغذائي في الجزائر:

خلال العشريتين الأخيرتين خضع القطاع الفلاحي في الجزائر إلى عدة إصلاحات من خلال وضع الأدوات والميكانيزمات الضرورية لتطويره، ومواجهة التحديات المتمثلة في تلبية الطلب الوطني المتزايد على المنتوجات الفلاحية خاصة الغذائية، و مواكبة التحول إلى اقتصاد السوق والمنافسة الدولية في ظل العولمة. في هذا المجال تم تخصيص 65 مليار دج والذي يمثل 12 % من القيمة الإجمالية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001 – 2004 . ومن أهم أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية للفترة 2000 – 2004 تتمثل في ضمان الأمن الغذائي، ومرافقة الفاعلين لتنمية قدراتهم الإنتاجية، وعصرنة المستثمرات الفلاحية[6]. وقد حقق قطاع الفلاحة نتائج مشجعة وذلك من خلال تحسن الإنتاج الحيواني والنباتي كما يتضح في الجدول التالي:

تطور الإنتاج الحيواني والنباتي خلال الفترة 2003-2004
(الوحدة ألف قنطار)

الإنتاج	2003	2004	معدل التطور%
الحبوب	42.700	40.312	5.59 -
الخضر الجافة	577	580	0.52
البطاطس	18.000	18.500	2.77
طماطم صناعية	4.320	5.800	34.82

الزيتون	1.676	4.688	180
أشجار الفاكهة	6.339	6.740	6.32
اللحوم الحمراء	3.041	3.289	7.92
اللحوم البيضاء	1.568	1.700	8.41
الحليب (مليار لتر)	1.610	1.915	18.94

المصدر:المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004، الجزائر، 2005، ص 69.

يتضح من الجدول السابق تحسن في الإنتاج الفلاحي، إلا أنه لا يغطي الاحتياجات الغذائية للسكان، مما أدى إلى ارتفاع درجة التبعية الغذائية، ففي سنة 2004 بلغت قيمة الواردات الغذائية 3.60 مليار دولار وهي تمثل 20 % من إجمالي الواردات.[7]

كما تبرز مجمل التحاليل ضعف الإنتاج الفلاحي وذلك نظرا لما يلي:

- وجود فرق معتبر بين الإنتاج والاستهلاك من المنتوجات الفلاحية والغذائية.
- معدل نمو الإنتاج الفلاحي الإجمالي لم يتجاوز 5 % خلال العشرية الماضية.
- تدهور الوضع في معظم المنظومات البيئية الفلاحية (غابات ، سهوب، واحات الصحراء)
- تناقص الموارد الأساسية الفلاحية البيئية (سوء استغلال الموارد المائية، تدهور حالة التربة، تلوث الموارد المائية).
- ضعف وسائل الإنتاج.
- ضعف مستوى تكوين اليد العاملة الفلاحية .

بالإضافة إلى ضعف الإنتاج الفلاحي لتغطية الاحتياجات الغذائية للسكان ويتضح ذلك كما يلي:

- 29 % من الحبوب.

- 28 % من الخضر الجافة.
- 60 % من الحليب.
- 80 % من اللحوم الحمراء.
- 0 % من السكر والزيوت.

يتضح مما سبق أن الوضع الفلاحي والغذائي في الجزائر خطير وهذا راجع إلى غياب سياسة فلاحية على المدى البعيد. ولتحسين هذا الوضع يجب مراعاة ما يلي:

- إيجاد حل نهائي للعقار الفلاحي
- توفير الوسائل المالية والبشرية والمائية
- حماية الموارد الطبيعية والثروة الفلاحية
- إعادة تنظيم الإدارة والشبكات والمؤسسات الفلاحية والريفية
- إعادة الاعتبار للمؤسسات التعليمية الفلاحية
- تحسين علاقة القطاع الفلاحي بمحيطه التقني والاقتصادي والمالي والاجتماعي والإداري
- رفع إنتاجية التربة والعمل الفلاحي

الخاتـــمة

أصبح العجز الغذائي مشكلة اقتصادية واجتماعية وله أبعاد سياسية تتعلق بالأمن الوطني، حيث أن زيادة الاعتماد على استيراد الغذاء من الأسواق العالمية قد يعرض الدولة إلى مخاطر عديدة بحيث أصبح الغذاء سلاحا إستراتيجيا يستخدم للضغط على الدول المستوردة وفرض شروط وتنازلات سياسية، مما يقتضي تبني إستراتيجية شاملة لتنمية زراعية تعمل على تحقيق أعلى مستوى من الاكتفاء الذاتي وتقليص حجم الواردات الغذائية. في هذا المجال نقترح التوصيات التالية:

- توجيه اهتمام أكبر للقطاعات الزراعية من خلال زيادة حجم الإنفاق الاستثماري العام الموجه للزراعة والريف.

- تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في القطاع الزراعي والغذائي، وخلق مناخ استثماري ملائم لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال الزراعة.
- توفير الائتمان الزراعي بشروط ميسرة، ودعم سعر الفائدة على القروض الزراعية، وفصل التمويل الزراعي عن التمويل التجاري لخصوصية القطاع الزراعي.
- تبني سياسة دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي لتشجيع المزارعين على استخدام مدخلات الإنتاج المتطورة كالبذور المحسنة والأسمدة الكيماوية والمبيدات والمعدات.
- ضرورة الربط العضوي بين الأمن الغذائي والأمن المائي باعتبارهما الوسيلة الفعالة في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة وإعداد السياسات والإستراتيجيات لتنمية موارد المياه السطحية والجوفية والتوسع في استخدام المياه غير التقليدية في الزراعة.
- ضرورة تبني إستراتيجية لتنمية زراعية مستدامة تهدف إلى تحقيق أعلى مستوى من الاكتفاء الذاتي في إطار التعاون العربي.
- ضرورة اندماج القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني ومساهمته الفعالة في النمو الاقتصادي.
- تحسين الإنتاجية والفعالية الاقتصادية في قطاع الفلاحة ومواكبة التنافس الدولي.

الهوامش

1. السيد محمد السريتي، الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية ، 2000، ص 10.
2. عبد الصاحب العلوان، قضايا التنمية الزراعية العربية ومتطلبات الأمن الغذائي ، المؤتمر الدولي حول الأمن الاقتصادي العربي والتطورات الإقتصادية المعاصرة ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية ، دمشق ، 2002، ص 711

3. محمدي فوزي أبو السعود و آخرون ، مقدمة في اقتصاديات الموارد و البيئة ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، 2005 ، ص 288 .
4. صمويل عبود ، خمس مشكلات أساسية لعالم متخلف ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 199 ، ص 93 .
5. السيد محمد السريتي ، مرجع سابق ، ص 283 .
6. المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي ، مرجع سابق ، ص71 .
7. نفس المرجع ، ص93 .